المطلب الخامس

مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNIDO)(*)

تمهيد:

يعد مؤشر التنمية البشرية من أهم وأقدم المؤشرات العالمية، إذ يعود إلى عام ١٩٩٠، ونظراً لأهمية العنصر البشري كأداة وهدف عملية التنمية، خاصة مع مطلع القرن الجديد، الذي يقاس فيه تقدم الأمم وتخلفها بما أنجزته من تراكم في القدرات البشرية، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام عالمي واسع النطاق.

- تتضمن الصفحات التالية عرضاً لمؤشر التنمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع التركيز على وضع مصر والدول العربية في ذلك المؤشر منذ صدوره وحتى إصداره الأخير ٢٠٠٤ للتعرف على توجهات تطور التنمية البشرية في مصر والعالم العربي.

وقد عكف الباحثون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع تقرير منفصل عن التنمية البشرية في الدول العربية. نعرض لماهية هذا التقرير وأهميته ولماذا التركيز على المنطقة العربية، ثم نعرض بالتحليل لأهم ما خلص إليه من نتائج ومقترحات.

---

*) راجع ملحق رقم (٥).

إذاً، وعلى نفس المنوال الذي عرضنا له في المؤشرات السابقة، عرضنا في أولاً للمؤشر العالمي للتنمية البشرية، من خلال العرض أولاً للتعريف بالمؤشر والجهة المصدرة له، ثم لمحددات التنمية البشرية أي جملة العناصر التي تم الاعتماد عليها لقياس التنمية البشرية، ثم إطلالة عامة على أوضاع دول العالم الأفضل والأسوأ، تلونا ذلك بعرض لوضع التنمية البشرية في مصر من خلال العرض لتطور ترتيب مصر على مدى العقد الماضي، نفس الأمر بالنسبة لباقي الدول العربية. اختتمنا بالعرض للدروس المستفادة والمقترحات في هذا الخصوص.

(١) تعريف بالمؤشر والجهة المصدرة له:

مؤشر التنمية البشرية Human Development Index هو مؤشر داوم البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة United Nations' Development Program على إصداره منذ عام١٩٩٠ ضمن تقرير التنمية البشرية السنوي.

ومن بين دول العالم التي بلغت الـ ٢٠٠، ركز المؤشر على تحليل أوضاع التنمية البشرية في عدد ١٧٧ دولة وهي بصفة عامة أغلب وأكبر دول العالم ولم يخرج عن التحليل سوي الدول التي تعذر الحصول أو تجميع بيانات موثوق بها بشأنها.

ويقسم المؤشر دول العالم الداخلة في المؤشر إلى أقسام ثلاث رئيسية (١) القسم الأول يضم الدول ذات التنمية البشرية العالية وهي الدول المتقدمة وعدد من الدول حديثة التصنيع في آسيا وعدد من دول شرق أوربا. (٢) الدول ذات المستوى المتوسط في التنمية البشرية ويضم هذا القسم ما يزيد على ٨٠ دولة من إجمالي الـ ١٧٧ دولة. (٣) الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة

وعددها حوالي ٣٥ دولة أغلبها من القارة السمراء بالإضافة إلى عدد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وعدد ثلاث دول عربية فقط هي موريتانيا واليمن وجيبوتي، ولو دخلت الصومال لدخلت ضمن تلك المجموعة.

(٢) ما هي محددات قياس التنمية البشرية؟

اعتمد مؤشر التنمية البشرية في إصداره الأول عام ١٩٩٠ على مقياس مركب للتنمية البشرية. ومنذ ذلك التاريخ تم تطوير ثلاثة مقاييس تكميلية وهي:

١. **دليل الفقر البشري** Human Poverty Indicator، ويقاس من خلال ثلاثة أبعاد وهي طول العمر والمعرفة والتدابير الاقتصادية الكلية مثل عدد الذين يستخدمون مياه محسنة...
٢. **دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس** Gender Development Indicator، إذ كلما ارتفعت الفجوة بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية كلما انخفض دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس الخاص بدولة ما مقارنة بدليل التنمية البشرية بها.
٣. **مقياس التمكين الجنساني** Gender Participation Index (على حد تعبير تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١). وهو يقيس مسألة ما إذا كان للنساء دور في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ودليل التنمية البشرية يقيس الإنجازات الكلية في ثلاثة ميادين رئيسية طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة الكريم.

درجات أو نقاط المؤشر تدور بين الصفر والواحد الصحيح. فالدول الأقرب إلى الواحد تأتي في مقدمة الترتيب كأفضل دول العالم أداءً في مجال التنمية البشرية والعكس صحيح.

(٣) الصورة العامة لمؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٤.

- أكد واضعي تقرير التنمية البشرية العالمي على أن مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ **قد كشف عن وجود أزمة حقيقية في التنمية إذ عانت ٢١ دولة من تراجع في مؤشراتها الاجتماعية والاقتصادية خلال حقبة التسعينات.**
- لم تتغير أوضاع أغلب دول أفريقيا كثيراً لعام ٢٠٠٤بل شهد أغلبها تراجعاً. ولهذا فقد احتلت دول أفريقيا جنوب الصحراء مؤخرة المؤشر، وهو شأن أدائها في باقي المؤشرات. فمن بين الـ ٣٥ دولة الأخيرة عدد ٣١ دولة أفريقية هذا العام (٢٠٠٤) بعد أن كانوا ٣٠ العام الماضي.
- والملاحظة الهامة هي أنه منذ مؤشر ١٩٩٤ لاتزال الدول التي تحتل المراكز العشر الأولى تحافظ على وجودها في القمة، وإن تباين أداء بعضها حيث يتبادلون المراكز، ولكن التغير يتم في إطار المراكز العشر الأولى. فالنرويج التي احتلت المركز الأول عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ كانت في المرتبة الثالثة عام ١٩٩٤، إلا أنها لا تزال تحافظ على المركز الأول وفقاً لتقرير ٢٠٠٤.
- وحتى بالنسبة للدول التي تحتل مؤخرة المؤشر، فلاتزال سيراليون والنيجر وبوركينا فاسو وإثيوبيا وبوروندي في المؤخرة كما كانت منذ عقد تقريباً.

(٤) ترتيب مصر في مؤشرات التنمية البشرية ٢٠٠٤.

مصر من أوائل الدول التي شملها مؤشر التنمية البشرية العالمي منذ إصداره الأول، شأن وجودها المبدئي في المؤشرات العالمية الأخرى. وكملاحظة مبدئية، تجدر الإشارة إلى أن مصر احتلت المرتبة رقم ١٢٠ من بين الـ ١٧٥ دولة التي شملها مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، وذلك بعد أن كانت تشغل المرتبة ١٠٥ في مؤشر ٢٠٠١ والـ ١١٥ في مؤشر عام ٢٠٠٢.

حافظت مصر على المرتبة ١٢٠ في مؤشر التنمية البشرية الأخير (٢٠٠٤)، وإن كان قد حدث تحسن طفيف للغاية في عدد النقاط إذ بلغت ٠,٦٥٣ هذا العام بعد أن كانت ٠,٦٤٨ عام ٢٠٠٣.

وهناك حقيقة غائبة عن الشارع العربي وهي أنه عند نظرته للمؤشر لا يميز بين الترتيب العام للدولة في المؤشر، وبين عدد النقاط التي تسجلها الدولة، والفارق كبير كما سنرى لأنه يمكن أن تحتل الدولة مرتبة متأخرة عن عام مضى، ولكنها حققت تحسناً في عدد النقاط المسجلة؛ فلا يعني تراجع الترتيب هنا تراجع الإصلاح.

وكما هو موضح بكل من الجدول (جدول ١٤)، ومن خلال مقارنة مؤشرات مصر منذ عام ١٩٧٥ وحتى ٢٠٠٤ يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- أنه خلال عشرين عاماً (من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٠ تقريباً) شهد مؤشر التنمية البشرية في مصر تحسناً ملحوظاً سواء من حيث النقاط المسجلة أو من حيث الترتيب العام. إلا أن أفضل سنوات أداء مصر كانت خلال حقبة التسعينات، وهي الفترة التي شهدت البدء في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. في تلك الفترة شهد الجنيه المصري استقراراً دام لأكثر من ٦ سنوات كما استقرت الأسعار نسبياً مقارنة بما تشهده مصر في الوقت الراهن.
- إلا أنه وكما هو موضح بكل من الجدول والشكل البياني، عاد مؤشر مصر في معايشة الانخفاض، إذ انخفض ترتيب مصر مرة أخرى. فبعد أن كانت الدولة رقم ١٠٥ عام ٢٠٠١ انخفض ترتيبها إلى المرتبة ١٢٠ عام ٢٠٠٣، ونفس الترتيب هذا العام (٢٠٠٤).

جدول ١٤: تطور ترتيب مصر في مؤشر التنمية البشرية ١٩٧٥ وحتى ٢٠٠٤

العام	النقاط	الترتيب
١٩٧٥	٠,٤٣٣	١٥٦
١٩٨٠	٠,٤٨٠	١٤٥
١٩٨٥	٠,٥٣٠	١٣٤
١٩٩٤	٠,٦١٤	١٠٩
٢٠٠١	٠,٦٤٨	١٠٥
٢٠٠٢	٠,٦٤٢	١١٥
٢٠٠٣	٠,٦٤٨	١٢٠
٢٠٠٤	٠,٦٥٣	١٢٠

المصدر: جدول جمعه المؤلف من تقارير التنمية البشرية ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

- وهذه النتيجة تعكس في تقدير المؤلف الأوضاع الاقتصادية غير المواتية التي شهدتها مصر على مدار العامين الماضيين بعد تعثر برنامج الإصلاح الاقتصادي وأزمة الكساد وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات كل من الفقر والأمية. فقد فَقَدَ الجنيه أكثر من نصف قيمته على مدى الحقبة الماضية وهو ما انعكس بالسلب على محدودي الدخل الذين يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع المصري.

وسيراً على ذات المنهج الذي بدأناه بشأن تحليل مؤشرات إسرائيل مقارنة بمصر وباقي البلدان العربية فقد لاحظنا الآتي:

- احتلت إسرائيل المرتبة رقم ٢٢ للعام التالي على التوالي بين دول العالم الـ ١٧٧ التي شملها المؤشر.

- الملاحظة الهامة هي أن إسرائيل على مدار ربع قرن حافظت على ترتيب شبه ثابت دار حول المرتبة رقم ٢٢, ففي مؤشر ١٩٩٤ كانت إسرائيل هي الدولة رقم ٢٢ وهي ذات المرتبة التي شغلتها في المؤشرين الأخيرين كما ذكرنا.
- الأكثر من هذا هو أن إسرائيل على مدى خمس سنوات متتالية حافظت على ترتيبها الذي لم يتغير كالدولة رقم ٢٢ على مستوى العالم.
- ولكن بالنظر إلى عدد النقاط التي سجلتها إسرائيل منذ ١٩٧٥ فقد تبين تطور تسجيل إسرائيل من النقاط فبعد أن كانت نقاطها المسجلة ٠,٧٩٤ عام ١٩٧٥ ارتفعت إلى ٠,٩٠٥ عام ٢٠٠١ وفقاً لبيانات مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٣. وتأكيداً لتنويهنا السابق، فيمكن ألا يتغير ترتيب الدولة أو حتى ينخفض ترتيبها العام وتكون قد حققت زيادة في عدد النقاط، وهذا هو الشأن بالنسبة لإسرائيل، فعلى الرغم من عدم تغير ترتيبها عام ٢٠٠٤ إلا أنها شهدت تحسناً في عدد النقاط إذ ارتفعت من ٠,٩٠٥ إلى ٠,٩٠٨.

(٥) أداء وترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية:

شهد أداء الدول العربية في مجال التنمية البشرية تطورات كبيرة خلال الربع قرن المنصرم، حقق بعضها تحسناً كبيراً وتراجع أداء البعض الأخر، وإن كانت الصورة العامة هي تراجع أداء مجمل الدول العربية مقارنة بدول أخرى كدول شرق آسيا والعديد من دول القارة السمراء.

وقد ضم مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ كل الدول العربية تقريباً باستثناء العراق، وتتضمن السطور التالية شرحاً لجدول جمعه المؤلف (جدول ١٥) لعدد ١٢ دولة عربية ممن شملهم المؤشر، وكانت النتائج على النحو التالي:

- دخل عدد أربع دول عربية ضمن الدول الخمسين الأوائل على مستوى العالم وهي البحرين وقطر والكويت والإمارات العربية. كما أن كل الدول العربية التي شملها المؤشر كانت ضمن الـ ١٠٠ الأوائل بما فيهم فلسطين المحتلة. واحتل المراكز فوق المائة عدد ٨ دول وهي على التوالي الجزائر ومصر وسوريا والمغرب والسودان واليمن وجيبوتي وموريتانيا.

جدول ١٥: تطور ترتيب ١٢ دولة عربية في مؤشرات التنمية البشرية منذ ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٤

الدولة	مؤشر ٢٠٠٣		مؤشر ٢٠٠٢		مؤشر ١٩٩٤		مؤشر ٢٠٠٤	
	الترتيب	النقاط	ت	ن	ت	ن	ت	ن
مصر	١٢٠	٠,٦٤٨	١٦٥	٠,٦٤٢	١٠٩	٠,٦١٤	١٢٠	٠,٦٥٣
السعودية	٧٣	٠,٧٦٩	٧١	٠,٧٥٩	٧٣	٠,٧٤٦	٧٧	٠,٧٦٨
الكويت	٤٦	٠,٨٢٠	٤٥	٠,٨١٣	٥٣	٠,٨٢٢	٤٤	٠,٨٣٨
قطر	٤٤	٠,٨٢٦	٥٦	٠,٨٠٣	٥٥	٠,٨٤٠	٤٧	٠,٨٣٣
البحرين	٣٧	٠,٨٢٣	٣٩	٠,٨١٣	٤٣	٠,٨٣٩	٤٠	٠,٨٤٣
فلسطين	٩٨	٠,٧٣١	–		–		١٠٢	٠,٧٢٦
تونس	٩١	٠,٧٤٠	٩٧	٠,٧٢٢	٨١	٠,٦٩٣	٩٢	٠,٧٤٥
المغرب	١٢٦	٠,٦٠٦	١٢٣	٠,٦٠٢	١١٩	٠,٥٦٧	١٢٥	٠,٦٢٠
الجزائر	١٠٧	٠,٧٠٧	١٠٦	٠,٦٩٧	٨٢	٠,٦٦٨	١٠٨	٠,٧٠٤
سوريا	١١٠	٠,٦٨٥	١٠٨	٠,٦٩١	٧٨	٠,٦٦٤	١٠٦	٠,٧١٠
الأردن	٩٠	٠,٧٤٣	٩٩	٧١٧	٨٤	٠,٧٠٢	٩٠	٠,٧٥٠
الإمارات	٤٨	٠,٨١٦	٤٦	٠,٨١٢	٤٤	٠,٨٦٦	٤٩	٠,٨٢٤

المصدر: جدول جمعه المؤلف من مؤشرات التنمية البشرية ١٩٩٤، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤.

- الدول العربية الأسوأ أداءً في مؤشر عام ٢٠٠٤ مقارنة بأدائها في مؤشر ٢٠٠٣ على التوالي من الأسوأ موريتانيا وجيبوتي واليمن والسودان والمغرب ثم مصر. إذ أن وضع تلك الدول لم يتغير في المؤشرين.
- دخلت كل من قطر والبحرين والكويت والإمارات ضمن دول العالم الأعلى أداءً في مجال التنمية البشرية عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤, كما دخل عدد ٩ دول عربية ضمن المائة دولة الأولى وأغلبها من دول مجلس التعاون الخليجي.
- الملاحظة العامة والهامة بالنسبة للدول العربية مجتمعة أنها شهد أغلبها تراجعاً في الترتيب العام بين دول العالم وفي مقدمة تلك الدول البحرين وقطر والسعودية. كم لم يتغير ترتيب عدد غير قليل وخاصة مصر والأردن.
- ولكن وعلى الرغم من تراجع ترتيب أغلب الدول العربية إلا أن الملاحظة العامة أيضاً هي ارتفاع نقاط أغلب الدول العربية على الرغم من تراجع مراتبها، نظراً للمنافسة الشديدة بين الدول الداخلة في المؤشر، فأغلب دول العالم شهدت تحسناً في أوضاع التنمية البشرية ولكن الترتيب يعتمد في النهاية على مقدار ما أنجز من إصلاح لأوضاع التنمية البشرية.
- فلم يتغير ترتيب الأردن هذا العام إذ حافظت على المرتبة ٩٠ في المؤشرين الأخيرين. ورغم عدم التغير في الترتيب العام، فإن الأردن شهد تحسناً في نقاطه المسجلة هذا العام مقارنة بالعام الماضي كما هو موضح بالجدول وفي هذا تأكيد على أن االتراجع في ترتيب الدولة بين دول العالم قد لايعني تراجعاً في عدد النقاط. كما شهدت الأردن سواء من حيث عدد النقاط أو الترتيب تطوراً كبيراً، فهي تفوق مصر بما يقرب من مئة نقطة. ولكن ينبغي الوضع في الاعتبار ضغط عدد السكان ومتطلبات التنمية بالنسبة لسبعين مليون مقارنة بمتطلبات التنمية بالنسبة لسبعة ملايين.

(٦) الدروس المستفادة بعد تقييم النتائج:

- لاحظنا من خلال عرضنا لأوضاع التنمية البشرية في مصر أن الترتيب العام لمصر لم يتغير هذا العام مقارنة بالعام ٢٠٠٣، إلا أنه وعلى الرغم من عدم تغير الترتيب العام، فإن نقاط مصر شهدت تحسناً طفيفاً وإن كان لايرقى إلى مستوى التحسن الذي شدته الكثير من البلدان العربية الأخرى مثل سوريا والمغرب والكويت. هناك مؤشرين يعيقان مصر عن تبؤ مرتبة متقدمة وهما الخاصين بالأمية بين الشباب والتي تبلغ ٤٤,٤٪ وهي من أعلى المعدلات في العالم وكذلك مؤشر من يعيشون تحت خط الفقر، فأولئك الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم تبلغ نسبتهم ٤٣,٩٪ من إجمالي المصريين. أما أفضل مؤشرات مصر فهو مؤشر الحصول على المياه والرعاية الصحية للأطفال.
- وقد ذكرنا أن هذه النتيجة موضوعية إلى حد كبير، فقد عكست التحسن الذي شهده الاقتصاد المصري خلال التسعينات، كما عكست في الوقت نفسه حالة الركود والكساد والبطالة وارتفاع الأسعار وارتفاع مستويات الفقر.... وعليه فإن النتائج موضوعة أمام صانع القرار لإيقاف عجلة التراجع، بمعالجة أسباب الخلل خاصة في مؤشري الأمية والفقر.
- أما بالنسبة للدول العربية والتي شهد معظمها إما تراجعاً أو لم يتغير ترتيبه، فلا تزال قضايا التعليم والأمية خاصة بين النساء في مقدمة المشكلات التي تعوقها عن تحقيق أداء أفضل في مؤشر التنمية البشرية العالمي. فقد أتت النتائج هنا أيضاً لتعكس حالة التردي التي شهدتها الدول العربية مؤخراً خاصة بعد أن دخل معظم بلدان المنطقة في دوامة الحرب.
- لقد اضطرت العديد من الدول العربية لزيادة نفقاتها العسكرية على حساب

نفقاتها التنموية في قطاعات كالتعليم والصحة... فقد أكد التقرير الاستراتيجي الدولي بشأن الإنفاق العسكري على أن إجمالي واردات الدول العربية من السلاح عام ٢٠٠٣ بلغت أكثر من ٧٠ مليار دولار، كان نصيب السعودية وحدها أكثر من ١٨ مليار، والكويت أكثر من ٥ مليار. لقد أتى كل هذا الإهدار على حساب التنمية البشرية والاستثمار في القطاعات التنموية المدنية.

- ساهمت مشكلة أخرى، بل لا تقل أهمية، وهي ارتفاع معدل المواليد بدول المنطقة، وهو الأمر الذي انعكس على مسائل أخرى كالقدرة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية وجودة العملية التعليمية ذاتها، وسوق العمل والمستشفيات، ولهذا لا تزال معدلات الوفيات للمواليد أو الأطفال عالية أو التسرب من التعليم أو الأمية وهذه كلها من معايير حساب مؤشر التنمية البشرية ومن ثم ترتيب الدول.